تقييم أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو خارج المحروقات حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2017

حملات بن عشور* ، صوار يوسف **

الإرسال: 2019/08/21

القبول: 2019/10/14

النشر: 2019/11/20

ملخص : يهدف هذا البحث الى إبراز الأهمية البالغة التي يكتسيها قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، و لقد أولت الجزائر الاعتبار لهذا القطاع، و ذلك بداية بإصدار بعض التشريعات و التنظيمات و تبني جملة من البرامج و التي تترجم التصور الجديد للسياسة الاقتصادية. و من بين هذه البرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي برامج وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات على النمو و لعب الدور الفعال في التنمية، و العمل على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني. وقد اعتمدنا المنهج التحليلي لبعض الإحصائيات و المنهج القياسي لدراسة تأثير التأهيل على النمو الاقتصادي خارج المحروقات.و توصلنا من خلال البحث الى أنه بالرغم من السياسات والبرامج المرافقة التي تبنتها الجزائر لا يزال هذا القطاع هشا يواجه العديد من العقبات والصعوبات، جعلته غير قادر على تحقيق الأهداف المنتظرة منه لا سيما المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : التأهيل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النمو خارج المحروقات، الجزائر.

تصنيف JEL : L25, O47.

Evaluation of the impact of the upgrading of small and medium enterprises on the growth outside the hydrocarbons during the period 1999-2017 The case of Algeria

Abstract: This study aims to highlight the importance of the small and medium enterprises sector. Algeria has given consideration to this sector, starting with issuing some legislations and regulations and adopting a number of programs that translate the new vision of economic policy. These programs include the rehabilitation of small and medium enterprises, programs developed by the Algerian authorities to allow the fabric of institutions to grow and play an active role in development, and to create an investment climate that will correct the structural imbalances in the national economy. We have adopted the analytical approach to some statistics and the standard approach to study the effect of rehabilitation on economic growth outside hydrocarbons. We concluded through the research that despite the accompanying policies and programs adopted by Algeria, this sector is still fragile facing many obstacles and difficulties, Achievement of the expected objectives, especially contribution to economic and social development.

Keywords: upgrading, small and medium enterprises, growth outside hydrocarbons, Algeria.

JEL Classification : L25, O47.

* أستاذ مساعد "أ"، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، bhamelat@univ-mascara.dz ،.....(المؤلف المرسل)

** أستاذ التعليم العالي، جامعة سعيدة، الجزائر، Syoucef12@yahoo.fr

مقدمة

من بين البرامج التي عمدت إليها الجزائر عقب تبني الإصلاحات الاقتصادية برامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هي برامج وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات بالنمو و لعب الدور الفعال في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و العمل على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى استحداث بعض الأجهزة المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من السياسات و البرامج المرافقة التي تبنتها الجزائر لا يزال هذا القطاع هشا يواجه العديد من العقبات والصعوبات، جعلته غير قادر على تحقيق الأهداف المنتظرة منه.

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية الآتية : ما مدى مساهمة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة النمو خارج قطاع المحروقات ؟

من هذا التساؤل يمكن صياغة فرضية البحث كما يأتي:

- لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة النمو خارج قطاع المحروقات .

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة في البلدان النامية.
- إبراز الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و من أجل الاحاطة بالموضوع فقد تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد.

المحور الثاني: الاطار التنظيمي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الثالث: تقييم أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو خارج المحروقات خلال الفترة 1999-2017.

1. ماهية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد:

1.1. ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يكتسي مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عديد المشاكل، فمن الصعوبة بمكان إيجاد تعريف دقيق و موحد لهذا الكيان، و لعل ذلك يرجع الى طبيعتها فهي لا تملك نفس الهوية في العالم.فالنظرة الى دورها و سبل تنميتها ، أو حتى مكان و مجال نشاطها الاقتصادي-كل هذا- يختلف من اقتصاد الى آخر، فهناك اختلاف في المفهوم بين قارة و أخرى و حتى في القارة الواحدة أو بين الدول المتقدمة و الدول النامية. و بالتالي ليس هناك تعريفا متفقا عليه عالميا(BOUAZZAOUI, 2001). و فيما يلي سنستعرض مجموعة من التعريفات:

أ. **تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

يصنف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات في تعريفه لها إلى ثلاثة أصناف وهي : المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة و المؤسسات المصغرة (المتناهية في الصغر) . و الجدول التالي يوضح هذا التصنيف:

الجدول (01): تصنيف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

النوع	عدد العمال	إجمالي الأصول	حجم المبيعات السنوية
المؤسسة المتوسطة	300	10 ملايين دولار	10 ملايين دولار
المؤسسة الصغيرة	50	3 ملايين دولار	3 ملايين دولار
المؤسسة المصغرة	10	10 ألاف دولار	100 ألف دولار

المصدر: بالاعتماد على بن نذير نصر الدين، **دراسة إستراتيجية للإبداع في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 15.

ب. **تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

تعتبر التوصية (96/280/CE) للجنة يوم 3 أبريل 1996، الاطار التنظيمي الذي أعطى تعريفا تصنيفيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و الجدول التالي يلخص ذلك:

الجدول (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاتحاد الاوروبي

النوع	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية
المؤسسة المتوسطة	أقل من 250	لا يتجاوز 50 مليون أورو	لا تتجاوز 43 مليون أورو
المؤسسة الصغيرة	أقل من 50	لا يتجاوز 10 ملايين أورو	لا تتجاوز 10 ملايين أورو
المؤسسة المصغرة	أقل من 10	لا يتجاوز 2 مليون أورو	لا تتجاوز 2 مليون أورو

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على التوصية (96/280/CE) للجنة يوم 3 أبريل 1996

ت. **تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

في الجزائر فيعتبر القانون رقم 01-18 المرجعية في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم الاعتماد على كل من عدد العمال و رقم الأعمال في تصنيف هذه المؤسسات. و يوضح الجدول أدناه تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري:

الجدول (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

النوع	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
المؤسسة المتوسطة	250-50	مابين 200 مليون إلى ملياري دينار	مابين 100مليون إلى 500مليون دينار
المؤسسة الصغيرة	49-10	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
المؤسسة المصغرة	9-1	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المواد 5، 6، 7 من القانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية عدد 77 مؤرخة في 15 ديسمبر 2001، الصفحة 6

والملاحظ مما سبق أنه بالرغم من الاختلاف في أشكال و منظور تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن في هناك المقابل شبه إجماع بين جميع الدول و الهيئات على اعتماد على بعض المعايير الكمية و النوعية مثل عدد العمال ورقم الأعمال والاستقلالية في تصنيف هذا النوع من المؤسسات.

2.1 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد:

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تسليط الضوء على مجموعة من الإحصائيات والمعطيات الرقمية، والتي تبرز دور ومكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منظومة الاقتصاد الوطني.

الجدول (04) : نصيب القطاع الخاص في تطور PIB الإجمالي للفترة 2005-2013.

الوحدة : مليار دج

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	7 561,98	8 501,64	9 352,89	11 043,70	9 968,03	11 991,56	14 588,53	16 208,70	16 643,83	17 205,11
مساهمة القطاع الخاص	2 364,50	2 740,06	3 153,77	3 574,07	4 162,02	4 681,68	5 137,46	5 813,02	6 741,19	
النسبة المئوية	31,27%	32,23%	33,72%	32,36%	41,75%	39,04%	35,22%	35,86%	40,50%	

المصدر : من إعداد الباحثان بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS ومنشورات وزارة التطوير الصناعي، الجزائر.

الإحصائيات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام الإجمالي للجزائر تشير وبشكل واضح الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بالعائدات النفطية وبالسعر العالمي للبرميل ، حيث انتقلت قيمة PIB من حوالي 4123 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 17000 مليار دينار سنة 2014 نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي ، ليبقى النمو الاقتصادي نموا ريعيا ، لا يعكس حقيقة مستوى الاقتصاد الجزائري.

ما يلاحظ كذلك من خلال الجدول هو تنامي حصة القطاع الخاص في PIB الاجمالي ، حيث انتقلت النسبة من 31,27 % سنة 2005 لتصل إلى أكثر من 40 % سنة 2013 ، وهو ما يعكس حقيقة أن الاقتصاد الجزائري يسارع الخطى للتخلص من هذا الطابع الريعي الذي أصبح سمة بارزة له.

الشكل البياني الآتي يوضح أكثر هذه النتائج :

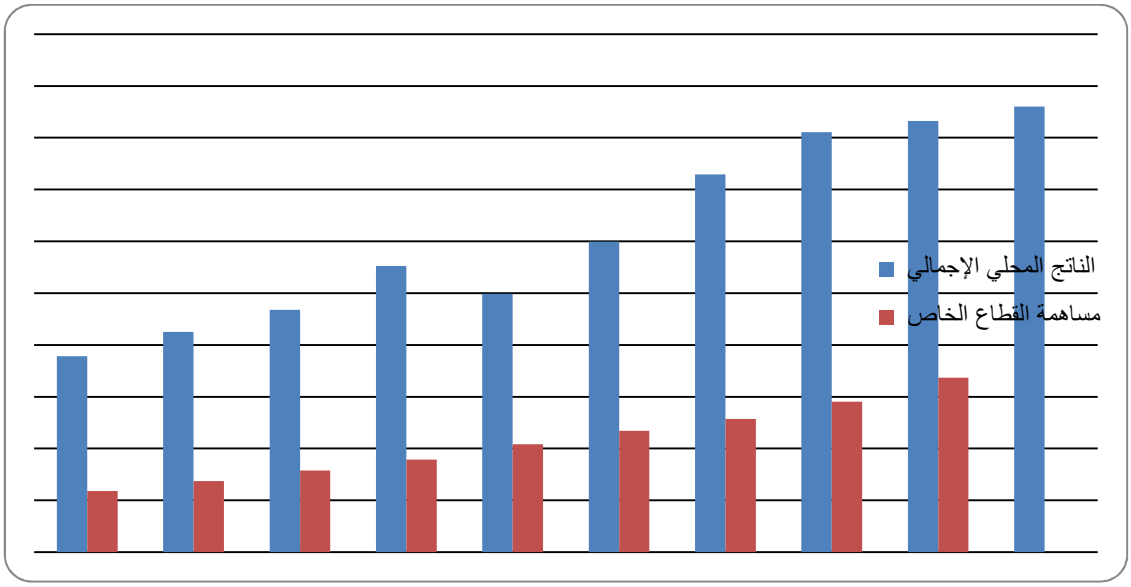

الشكل (01) : نصيب القطاع الخاص في تطور PIB الإجمالي للفترة 2005–2013

إن الملاحظ كذلك من خلال الشكل أن مساهمة القطاع الخاص لا تزال ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المقبول، وذلك على الرغم من حجم الاستثمارات التي خصصتها الدولة لمضاعفة قيمة النمو خارج المحروقات بالاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إذ لا بد من إزالة جميع العراقيل الإدارية والقانونية أمام المستثمرين الخواص للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الجدول (05) : تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص حسب النشاطات الاقتصادية للفترة 2005–2013.

الوحدة : مليار دج

القطاع القانوني	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
الزراعة									
مساهمة القطاع الخاص	578,79	638,63	701,03	708,17	924,99	1 012,11	1 165,91	1 411,76	1 612,94
مساهمة القطاع العمومي	2,83	2,65	3,16	3,58	1,38	3,08	7,80	9,93	14,81
المجموع	581,62	641,28	704,19	711,75	926,37	1 015,19	1 173,71	1 421,69	1 627,75
الأشغال العمومية									
مساهمة القطاع الخاص	403,37	489,37	593,09	754,02	871,08	1 058,16	1 091,04	1 232,67	1 344,40
مساهمة	102,05	120,70	139,62	115,97	128,97	13,59	171,53	178,48	217,71

القطاع العمومي									
المجموع	505,42	610,07	732,71	869,99	1 000,05	1 071,75	1 262,57	1 411,15	1 562,11
النقل والمواصلات									
مساهمة القطاع الخاص	465,26	579,80	657,35	700,33	744,42	806,01	860,54	881,06	1 209,33
مساهمة القطاع العمومي	179,77	163,73	172,72	163,24	169,95	182,02	189,23	214,21	233,80
المجموع	645,03	743,53	830,07	863,57	914,37	988,03	1 049,77	1 095,27	1 443,13
الخدمات									
مساهمة القطاع الخاص	46,40	51,49	56,60	62,23	77,66	96,86	109,50	123,05	139,10
مساهمة القطاع العمومي	11,58	12,75	15,11	21,81	20,92	25,51	28,09	31,32	33,37
المجموع	57,98	64,24	71,71	84,04	98,58	122,37	137,59	154,37	172,47
الفندقة									
مساهمة القطاع الخاص	60,89	66,20	71,12	80,87	94,80	101,36	107,60	114,90	146,27
مساهمة القطاع العمومي	8,74	9,00	9,63	10,30	10,65	13,03	13,83	24,04	27,82
المجموع	69,63	75,20	80,75	91,17	105,45	114,39	121,43	138,94	174,09
الصناعة الغذائية									
مساهمة القطاع الخاص	113,69	121,30	127,98	139,92	161,55	169,95	199,79	232,20	249,17
مساهمة القطاع العمومي	24,70	24,72	24,14	24,24	26,00	27,58	32,06	33,93	36,30
المجموع	138,39	146,02	152,12	164,16	187,55	197,53	231,85	266,13	285,47
الجلود و									

الأحذية									
مساهمة القطاع الخاص	2,31	2,22	2,08	2,20	2,25	2,29	2,34	2,38	2,37
مساهمة القطاع العمومي	0,41	0,35	0,30	0,33	0,30	0,30	0,26	0,28	0,27
المجموع	2,72	2,57	2,38	2,53	2,55	2,59	2,60	2,66	2,64
التجارة									
مساهمة القطاع الخاص	629,18	685,45	776,82	935,83	1 077,75	1 204,02	1 358,92	1 555,29	1 759,60
مساهمة القطاع العمومي	38,95	42,92	56,18	67,37	73,88	75,45	85,71	96,25	110,98
المجموع	668,13	728,37	833,00	1 003,20	1 151,63	1 279,47	1 444,63	1 651,54	1 870,58

المصدر : منشور إحصائي رقم 26 ، وزارة التطوير الصناعي وترقية الاستثمار، الجزائر

الأشكال البيانية الآتية توضح المعطيات الواردة في الجدول :

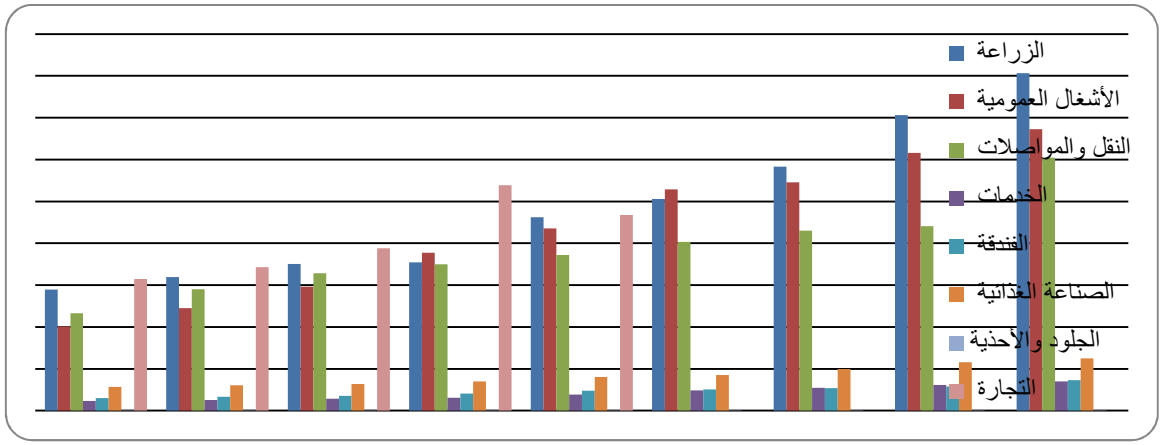

الشكل (02) : تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص حسب النشاطات الاقتصادية للفترة 2005–2013.

نلاحظ من خلال الشكل البياني تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص لمختلف النشاطات الاقتصادية ، حيث نجد بأن القطاع الزراعي يحتل الصدارة بنسبة ثابتة تقريبا 99% مقابل 1% للقطاع العمومي ، حيث انتقلت قيمته المضافة من حوالي 579 مليار دج سنة 2005 إلى حوالي 1613 مليار دج سنة 2013 وهذا ما يعكس سياسة الدعم الحكومي لقطاع الفلاحة وتعويل الدولة على الزراعة في تنويع الاقتصاد وخلق القيمة المضافة نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات طبيعية هائلة تتمثل في خصوبة ووفرة الأرض مع ملائمة المناخ.

هذه الإمكانيات لا تمكن الجزائر من التقليص من فاتورة الواردات الزراعية فحسب بل تمكنها حتى من التوجه نحو التصدير إلى الأسواق الدولية و بالتالي جلب العملة الأجنبية. في المقابل يشهد قطاع التجارة والخدمات بصفة عامة نموا معتبرا خلال هذه الفترة حيث انتقلت القيمة المضافة المحققة عن طريق القطاع التجاري من 629 مليار دج سنة 2005 إلى حوالي 1760 مليار دج سنة 2013.

وتبقى الصناعة الغذائية تسجل مساهمة ضعيفة في القيمة المضافة حيث انتقلت من 113 مليار دج سنة 2005 إلى حوالي 250 مليار دج سنة 2013 ، ولا شك في أن التعويل على مثل هذه الصناعات التحويلية الصغيرة من شأنه أن يقلص من فاتورة الواردات وبالتالي إيقاف نزيف العملة الأجنبية إلى الخارج وكذالك خلق المزيد من الثروة الداخلية.

وفيما يخص الصناعة خارج المحروقات فقد سجل القطاع الخاص نسبا معتبرا مقارنة بالقطاع العمومي حيث انتقلت نسبة المساهمة من 34 % سنة 2001 إلى 47 % سنة 2011 ، وهو نمو يعكس توجه السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو تفعيل حقيقي لميكانيزم القطاع الخاص في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، إلا أن القيمة المضافة المحققة لا تزال بعيدة عن الطموحات لا سيما إذا قورنت بحجم الدعم الذي تلقاه من الدولة.

أما في قطاع المحروقات فلا يزال رهينة استحواذ القطاع العمومي بموجب القرارات السيادية للدولة باعتباره قطاعا حساسا واستراتيجيا وكذلك بموجب ضعف القطاع الخاص في الجزائر وعدم توجهه إلى هذا النوع من الاستثمارات، حيث لم تتعد نسبة مساهمته حدود 9 %منذ سنة 2001(ديدوح 2012) .

الجدول رقم 06 : تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة 2001–2014

الوحدة : مليار دولار

السنوات	قيمة صادرات قطاع المحروقات		قيمة الصادرات خارج المحروقات		القيمة الإجمالية للصادرات
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2001	18,48	96,45%	0,684	3,57%	19,16
2002	18,1	96,17%	0,720	3,83%	18,82
2003	23,92	97,20%	0,689	2,80%	24,61
2004	31,27	97,51%	0,802	2,50%	32,07
2005	43,41	97,79%	0,980	2,21%	44,39
2006	53,43	97,84%	1,180	2,16%	54,61
2007	58,83	97,81%	1,320	2,19%	60,15
2008	77,31	97,50%	1,980	2,50%	79,29
2009	43,6	97,60%	1,070	2,40%	44,67
2010	56,34	97,73%	1,310	2,27%	57,65
2011	71,89	97,81%	1,610	2,19%	73,5
2012	71,19	97,17%	2,070	2,83%	73,26
2013	63,82	96,77%	2,130	3,23%	65,95
2014	58,362	97,28%	1,634	2,72%	59,996

المصدر : من إعداد الباحثان بناء على معطيات البنك العالمي وبنك الجزائر

الشكل الموالي يوضح أكثر نتائج الجدول :

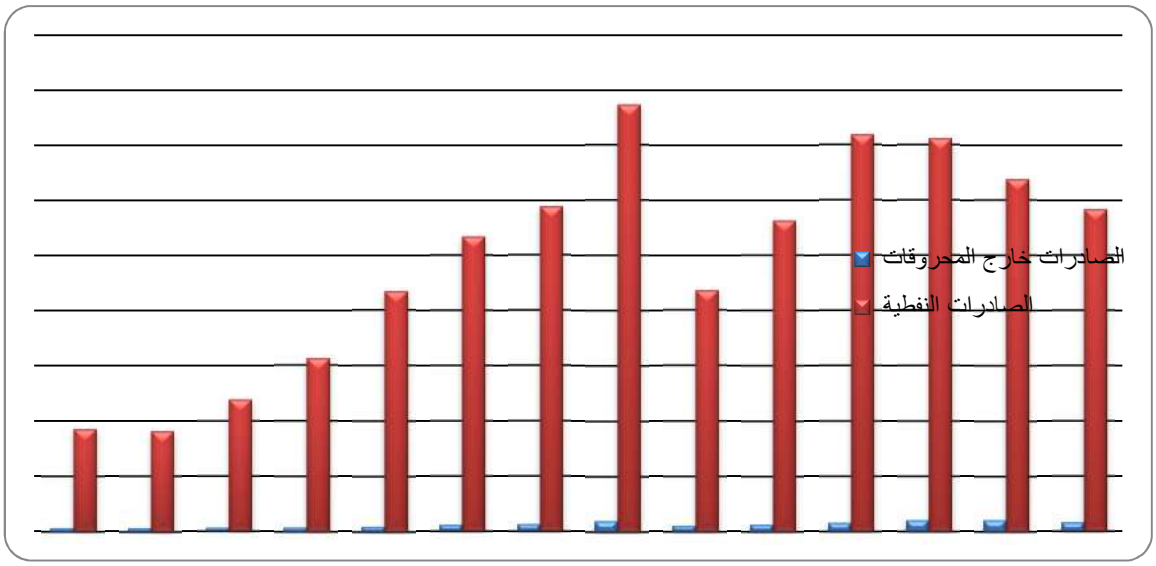

الشكل (05): تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة 2001–2014

إن أحد أهم مبررات دعم الدولة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المساهمة في تنويع صادراتها من المنتجات وعدم الاكتفاء بتصدير المواد الخام (كما هي حالة الجزائر) فتوجه القطاع الخاص نحو السوق الدولية يوفر للدولة العملة الأجنبية التي تمكنها من تقوية مركزها المالي من خلال دعم وضعية ميزان مدفوعاتها ، إلا أن القطاع الخاص في الجزائر لا زال بعيدا عن تحقيق هذا الهدف ، فالأرقام تشير إلى نسبة كل الصادرات خارج المحروقات (بما فيها صادرات القطاع العمومي) لا تتجاوز في أحسن أحوالها عتبة 4% ، إضافة إلى أن حوالي 50 % من الصادرات خارج المحروقات تمثل مواد خام ومشتقات بترولية.

2. الاطار التنظيمي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1.2 مفهوم التأهيل:

ظهر مصطلح تأهيل المؤسسات في البرتغال عام 1988 في إطار الإجراءات المرافقة للانضمام الى السوق الأوروبية ، تحت مسمى البرنامج الاستراتيجي لتفعيل و تحديث الاقتصاد البرتغالي و الذي كان من بين أهدافه تسريع وتيرة تحديث هياكل دعم القطاع الصناعي ،تقوية قاعدة التكوين المهني ، توجيه التمويل للاستثمارات الخالقة للمؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة و تحسين إنتاجية وجودة النسيج الصناعي.و نجاح هذا البرنامج أدى إلى ظهور قطاعات صناعية جديدة، وتطوير أنشطة ذات قيمة مضافة عالية وخلق مناصب شغل،و ألهم عديد المبادرات الرامية إلى التأهيل خاصة في الدول النامية.(Bougault, Filipiak, 2005)

و تعرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التأهيل بأنه: "أولا وقبل كل شيء، عملية مستمرة من التعلم، والتفكير، والمعلومات والتثقف، من أجل اكتساب مواقف جديدة وردود أفعال وسلوكيات رجال الأعمال، وأساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة."

أهداف التأهيل:

تهدف الإجراءات الواردة في برامج التأهيل إلى إزالة بعض القيود التي تضعف مناخ الأعمال (المؤسسات والقوانين، الخ)، لتشجيع المؤسسات على أن تصبح قادرة على المنافسة من حيث التكاليف والجودة والابتكار، وأخيرا، تعزيز قدرة هذه المؤسسات على رصد ومراقبة تطور التقنيات والأسواق.

وفي هذا الصدد، يهدف برنامج التأهيل إلى تحقيق أهداف محددة، تعرضها منظمة اليونيدو على النحو التالي:

- تحديث المحيط الصناعي.
- زيادة هياكل الدعم.
- تشجيع و تنمية الصناعات التنافسية.
- تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسة الصناعية.

2.2. البرامج الوطنية:

أ. برنامج التأهيل الصناعي:

باشرت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة برنامجا يهدف هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية، مهما كانت طبيعتها القانونية عمومية أو خاصة، و مهما كان حجمها كبيرة أو متوسطة أو صغيرة و ذلك لترقية التنافسية الصناعية، وتحسين كفاءات هذا النوع من المؤسسات. و يعتبر هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات المعنية قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، حيث يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الوطني و الدولي(أحمد غدير، 2016).

ب. **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

و هو برنامج يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للقطاعين العام و الخاص، و من شروط التأهيل أن يقل عدد عمال المؤسسة عن عشرين عاملا، وأن لا تكون تعاني من صعوبات مالية وتتمتع بنشاط منذ سنتين، كما أن هذا البرنامج يخص كذلك تأهيل البيئة المباشرة لهذه المؤسسات وكذا هياكل دعمها، و يمتد هذا البرنامج على مدار عشر سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب عشرة ملايير دج (تجاني، 2016).

3.2. برامج التعاون الدولي:

عمدت الجزائر الى عقد عدة اتفاقيات مع بعض الدول الأخرى في إطار التعاون الدولي من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من هذه البرامج:

أ. **برنامج ميدا I :**

شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ برنامج طموح كإحدى أدوات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هو برنامج ميدا، و يعتبر أهم البرامج حيث يمثل أحد أشكال التعاون الدولي بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة بين الطرفين، من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قد اخذ اسم أورو–تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية. و جاء برنامج ميدا 1 في إطار من عملية التحرير الاقتصادي و الاندماج التدريجي للجزائر في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، وبالنظر إلى أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، لا سيما فيما يتعلق باستحداث مناصب الشغل.

ب. **برنامج ميدا II :**

بعد انتهاء برنامج ميدا I شرعت الجزائر في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، و قد تضمن تقديم الدعم مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال دعمها و مرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة و القياسة على مستوى المؤسسات المعنية (عبد الكريم، 2011).

ت. **التعاون الجزائري الألماني (GTZ):**

تضمن هذا التعاون:

- مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر ب 3 ملايين أورو ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصص و 250 عونا مرشدا ؛
- مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر ب2.3 مليون أورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

ث. **التعاون الجزائري الكندي:**

إذ تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي وتم توقيع هذا الاتفاق ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.

ج. **التعاون الجزائري الإيطالي :**

حيث تم عقد اتفاقية بين الجزائر ممثلة بوزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية و ايطاليا ممثلة بوزير النشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين و نظرائهم من إيطاليا، بالإضافة الى إنشاء مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر مدعم من الطرف الإيطالي.

ح. **التعاون الجزائري النمساوي :**

تم عقد اتفاق بين الطرف الجزائري ممثلا بالبنك الوطني الجزائري و الطرف النمساوي ممثلا بالبنك المركزي النمساوي يتضمن الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو ، و بعد مفاوضات دامت سنة، حيث يوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمويل وارداتها(حسين،2013).

3. تقييم أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو خارج المحروقات خلال الفترة 1999-2017:

سنتطرق في الجزء من البحث الى النموذج القياسي لأثر تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو خارج المحروقات.

1.3. تقديم النموذج:

$$LogPIBHH=C+\alpha_1\ LogCRPME+\ \alpha_2 LogABFF+\varepsilon i$$

PIBHH يمثل معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

CRPME يمثل معدل نمو عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ABFF يمثل التراكم الخام لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي.

α_1 و α_2 تمثل المعلمات المراد تقديرها و تمثلان المرونات.

ε i هو حد الخطأ العشوائي.

2.3. التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:

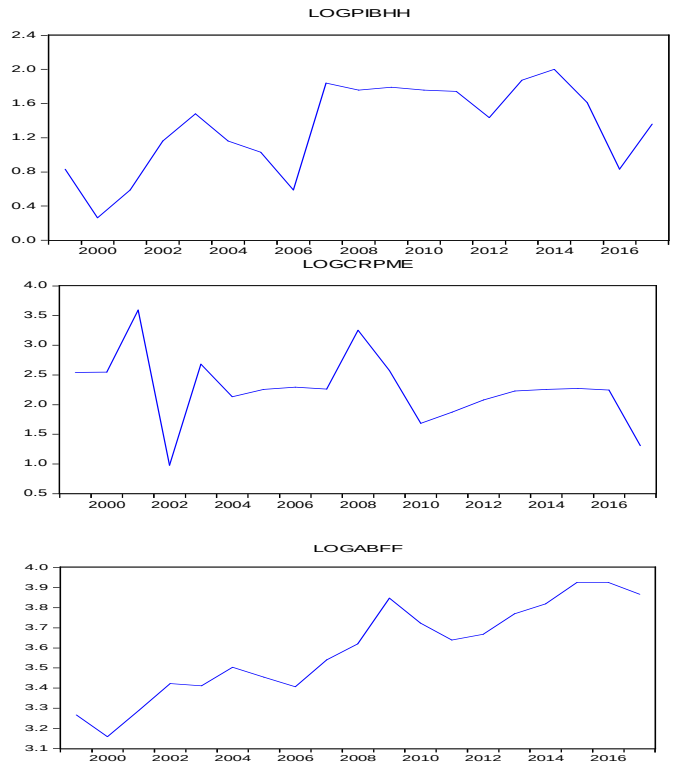

مبدئيا و من خلال التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات نلاحظ أن السلاسل غير مستقرة و سنتأكد من ذلك من خلال اختبار الاستقرارية لفيليب بيرون(PP)

3.3. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يمثل الجدول التالي نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية

الجدول (10): اختبار الاستقرارية

المتغيرات	المستوى						الفرق الاول						النتيجة
	الثابت		الثابت و الاتجاه		بدون		الثابت		الثابت و الاتجاه		بدون		
	PP cal	PP tab 5%	PP cal	PP tab 5%	PP cal	PP tab 5%	PP cal	PP tab 5%	PP cal	PP tab 5%	PP cal	PP tab 5%	
LogABFF	-0,81	-3,04	-2,72	-3,96	2,75	-1,96	-5,25	-3,05	-3,71	-5,35	-3,78	-1,96	مستقرة بعد الفرق الاول
LogCRPME	-4,83	-3,04	-6,06	-3,96	-0,95	-1,96							مستقرة في المستوى
LogPIBHH	-2,06	-3,04	-2,49	-3,69	-0,22	-1,96	-5,40	-3,05	-3,71	-11,43	-5,30	-1,96	مستقرة بعد الفرق الاول

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews)

من خلال الجدول نلاحظ أنه و حسب اختبار فيليب بيرون للاستقرارية أن سلسلة معدل نمو عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مستقرة عند المستوى، أما كل من سلسلة التراكم الخام لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي وسلسلة معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات مستقرة بعد الفرق الاول. و هذا ما يدفعنا الى استعمال ARDLلتقدير النموذج.

تقدير المعادلة في المدى القصير:

$$DLogPIBHH = -0,32DLogCRPME - 0,24DLogCRPME(-1) + 3,53DLogABFF - 0,54\ ect(-1)$$
$$(0,14) \qquad (0,2) \qquad (0,04) \qquad (0,06)$$

من خلال المعادلة نلاحظ أن هناك متغيرات معنوية إحصائيا و هي التراكم الخام لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الخام لان احتمال اختبار ستودنت أصغر من 0.05 بينما البقية عير معنوية احصائيا كون احتمال اختبار ستودنت أكبر من 0.05. أما فيما يتعلق بمعامل تصحيح الخطأ يجب أن يكون سالبا و معنويا و هذا ما تثبته المعادلة في المدى القصير.

تقدير المعادلة في المدى الطويل:

$$LogPIBHH = 1,25 - 0,74\ LogCRPME + 0,44\ LogABFF$$
$$(0,81) \qquad (0,39) \qquad (0,69)$$

من خلال المعادلة نلاحظ أن كل المتغيرات غير معنوية إحصائيا كون احتمال اختبار ستودنت أكبر من 0.05 ، ويمكن حذفها و بالتالي ليس هناك مبدئيا علاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، و سنتأكد من خلال اجراء اختبار الحدود.(Bounds test)

اختبار الحدود:

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	2.388495	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews)

يوضح الجدول أن فرضية العدم تنص على عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج. كما نلاحظ كذلك أن قيمة احصائية فيشر (2.38) أقل من B1 عند 5% ، و بالتالي نقبل فرضية العدم.

اختبار البواقي:

التوزيع الطبيعي للبواقي

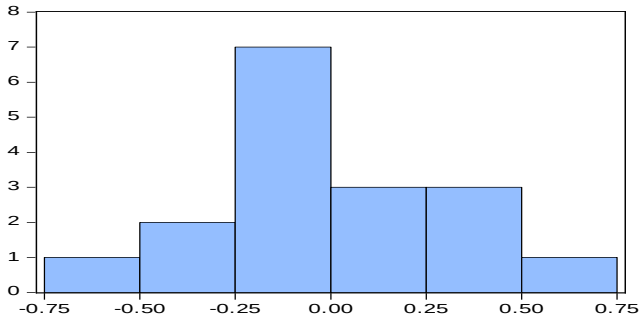

Series: Residuals	
Sample 2001 2017	
Observations 17	
Mean	-2.28e-15
Median	-0.034269
Maximum	0.518059
Minimum	-0.623864
Std. Dev.	0.298837
Skewness	-0.165718
Kurtosis	2.433944
Jarque-Bera	0.304774
Probability	0.858656

من خلال الشكل نلاحظ أن احتمالية جارك بيرا 0,85 أكبر من 5 بالمائة أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.075985	Prob. F(1,14)	0.7868
Obs*R-squared	0.086371	Prob. Chi-Square(1)	0.7688

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews)

نلاحظ أن احتمال إحصائية فيشر (0.78) أكبر من 5 بالمائة أي أن التباين متجانس.

4.3. تحليل النتائج:

من خلال ما تقدم لاحظنا أنه لا وجود لعلاقة ذات دلالة إحصائية في المدى الطويل بين نمو عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، و هذه النتيجة لا تؤكد فرضية الدراسة أي عكس الفرضية. و يمكن تفسير ذلك بعدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المساهمة في النمو الاقتصادي نظرا للمشاكل والمعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات، حيث و بالنظر الى صغر حجم هذا النوع من المؤسسات و محدودية إمكانياتها فإنها لا تتبع أساليب الإنتاج المتطورة، و بالتالي فمنتوجاتها تتميز بالإنتاجية المنخفضة و الجودة الضعيفة وكذلك الأسواق المحلية المحدودة، بالإضافة إلى أن المنتجات المستوردة و المماثلة لمنتجات هذه المؤسسات تتسم بالجودة العالية. ومن جهة أخرى عدم توفر مناخ أعمال ملائم و جاذب للاستثمار لا سيما الخاص.

الخلاصة :

عقب تبنيها للإصلاحات الاقتصادية مع نهاية الثمانينيات و بداية التسعينات، أولت الجزائر الاهتمام البالغ بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال سن مختلف النصوص التشريعية و التنظيمية التي تهدف الى دعم و ترقية هذا النوع من المؤسسات و الرفع من تنافسيتها أمام نظيرتها من المؤسسات خاصة الأجنبية لا سيما بعد السعي الحثيث للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، و الدخول المرتقب لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، و ما يشكل هذا من تحديات لهذه المؤسسات.

توصلنا من خلال البحث الى أنه بالرغم ما بذل من جهود لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنه لا يزال قطاعا هشا يعاني من بعض المعوقات والعقبات والتي تحول بلا شك دون نمو و تطور هذا القطاع الحساس، و تحقيق الأهداف المرجوة منه .

ومن التوصيات المقترحة:

-يجب العمل على تثمين مكتسبات مختلف برامج التأهيل و بذل المزيد من الجهود للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

-العمل على تحسين بيئة الأعمال بحيث تكون مواتية و جاذبة للاستثمار لكي تسمح لمؤسسات القطاع بالنمو والتطور.

-تكوين موظفي الهياكل المرافقة المكلفة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-ايجاد نظام معلومات متكامل يخص قطاعات الاستثمار المتاحة.

قائمة المراجع :

المراجع العربية

-بن نذير، نصر الدين، (2011) ***دراسة إستراتيجية للإبداع في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة***، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 3.

-زوزي، محمد،(2010) ***تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

-عبد اللاوي، محمد ابراهيم،(2014) ***المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من الاقتصاد المحمي الى اقتصاد السوق***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

-غدير أحمد، سليمة(2017)، ***متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة ورقلة.

المراجع الأجنبية

- Lundström A, Stevenson L, (2001) patterns and trends in Entrepreneurship/SME Policy and practice in ten economics. ***Swedish Foundation for Small Business Research***. Sweden

- Amine MOKHEFI & al,(2014) .La mise à niveau des PME algériennes : Un levier de compétitivité des entreprises, Algerian Business Performance Review , Volume 3, Numéro 6, Pages 63-76

- Bougault H, Filipiak E,(2005) .Les programmes de mise à niveau :Tunisie, Maroc, Sénégal. Agence Française de Développement (AFD).

- Khrystyna K, Mirmulstein M.L, &Ramalho R.(2010). Micro, Small, and Medium Enterprises around the World:How Many Are There, and What Affects the Country" IFC and the World Bank

- Lundström A, Stevenson L, (2001) .patterns and trends in Entrepreneurship/SME Policy and practice in ten economics. Swedish Foundation for Small Business Research. Sweden

- UNIDO,(2002) .Guide méthodologique restructuration mise a niveau et compétitivité industrielle, Vienne